



---

مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بمكة المكرمة

---

مجلة

# مجمع اللغة العربية

## على الشبكة العالمية

السنة السابعة

العدد التاسع عشر، رجب ١٤٤٠ هـ

مارس (آذار) ٢٠١٩ م

مجلة علمية، محكمة، تُعنى بنشر البحوث والدراسات في اللغة العربية،  
ونشر قرارات المجمع وآرائه وتنبهاته ومقالاته وأخباره.

(تصدر مرة كل أربعة أشهر)

(٢)

التعارض والترجيح في مسائل من كتاب  
الإنصاف لابن الأنباري

أ. أحمد سعيد علي عنيزات

- في مرحلة إعداد الدكتوراه، في جامعة اليرموك.
- ماجستير لغة عربية (لغة ونحو) من جامعة اليرموك، في إربد.
- هو الآن محاضر متفرغ في جامعة أبو ظبي، بالإمارات.

## التعارض والترجيح في مسائل من كتاب الإنصاف لابن الأنباري

### ملخص:

يعنى البحث بدراسة مسألة من مسائل أصول النحو، وهي مسألة التعارض والترجيح بين الأدلة النحوية: السماع والقياس. وذلك من خلال التطبيق العملي على مسألتين خلافيتين في كتاب الإنصاف، وهما: وقوع الفعل الماضي حالا، والعطف على الضمير المتصل المرفوع دون فاصل. عولجت مسائل البحث بعرض الأدلة المتعارضة بين سماعين أو قياسين أو سماع وقياس عند كل من البصريين والكوفيين، ثم الجمع بينهما أو الترجيح وفقاً لطريقة معيارية تجمع بين منهجين: منهج الأصوليين، وذلك بحمل الفرع على الأصل في الحكم لاشتراكهما في العلة. ومنهج المناطقة، وهو القياس الصوري، وذلك بالانتقال من الكل إلى الجزء وصولاً إلى النتيجة المنطقية.

## The Contradiction and Likeliness in «AL INSAF»

### Summarize:

The study deals with the phenomenon in origin of Arabic grammar that is contradiction and likeliness between evidences grammar: hearing and measurement, through the practical application of two controversial issues in «AL INSAF», namely: the occurrence of the past verb as an accusative of the state, and the syndetic on the nominative connected pronoun without a break.

The issues were dealt by presentation the opposite evidences between two hearing evidences or two measurement evidences, or between one hearing and one measurement evidence, and then the likeliness according to the fundamentals of the origin of Arabic grammar.

مقدمة:

يدرس هذا البحث التعارض والترجيح في مسألتين من مسائل الإنصاف للأنباري. والتعارض بين الدليلين هو «تقابلهما على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضى صاحبه»<sup>(١)</sup>. أما الترجيح فهو «تقديم أحد الدليلين المتعارضين لما فيه من مزية معتبرة تجعل العمل به أولى من الآخر»<sup>(٢)</sup>. وأدلة النحو المعتبرة أربعة: نقل (سماع) وقياس وإجماع واستصحاب حال<sup>(٣)</sup>.

والتعارض قد يكون بين سماعين يعضد القياس أحدهما دون الآخر، فالذي عضده القياس أرجح<sup>(٤)</sup>، أو بين قياسين يعضد السماع أحدهما دون الآخر، فالذي عضده سماع أرجح، أو بين قياسين أحدهما يعضده قياس

(١) الحفناوي، محمد إبراهيم محمد. التعارض والترجيح عند الأصوليين، ٣٩.

(٢) الحفناوي. التعارض والترجيح عند الأصوليين، ٢٨٢.

(٣) السماع: هو ما نقله العلماء من نصوص لغوية بشروط محددة. والقياس: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. والإجماع هو اتفاق نحاة البلدين (البصرة والكوفة) على حكم نحوي معين. واستصحاب الحال: هو إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل. انظر: الأنباري. الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة، ٣٠-٤٦.

(٤) انظر: السيوطي. الاقتراح في أصول النحو، ١٣٨.

آخر والثاني لا يعضده شيء، فالذي عضده القياس أرجح<sup>(١)</sup>، أو بين سماع وقياس، فإن كان السماع قويا قُدِّم على القياس، وإلا فالقياس القوي مقدم على السماع الضعيف، أو بين قياس واستصحاب حال، فالقياس أرجح؛ لأن «استصحاب الحال من أضعف الأدلة»<sup>(٢)</sup>.

وإذا تعارض سماعان لا يعضدهما قياس أخذ بأرجحهما، وأرجح السماعين ما كان رواه «أكثر من الآخر أو أحفظ وأعلم»<sup>(٣)</sup>، أو ما كان معلوم القائل أو ثابت النسبة أو بيتاً من قصيدة أو متفقاً على روايته والآخر بخلافه. أما إذا تعارض قياسان لا يعضدهما شيء، رُجِّح الأقوى، وهو ما كانت العلة بين الأصل والفرع قويةً فيه.

والحق أنه إذا أمكن الجمع<sup>(٤)</sup> بين الدليلين المتعارضين كان أولى من الترجيح<sup>(٥)</sup>؛ لأن الترجيح يعني إسقاط أحد الدليلين، وإعمال الدليل أولى من إهماله. بل إنه إذا صح الدليلان السماعيان المتعارضان، وبلغا حد

(١) انظر: السيوطي. الاقتراح في أصول النحو، ١٤٤.

(٢) السيوطي. الاقتراح في أصول النحو، ١٣٦.

(٣) الأنباري. لمع الأدلة، ١٣٦-١٣٧.

(٤) الجمع بين الأدلة هو بيان التوافق والاتلاف بين الأدلة، وإظهار أن التعارض والاختلاف غير موجود بينهما في الحقيقة. انظر: الحفناوي. التعارض والترجيح عند الأصوليين، ٢٥٩.

(٥) انظر: الحفناوي. التعارض والترجيح عند الأصوليين، ٢٦٦.

الكثرة التي لا مجال لتأويلها، تعين الجمع وتعذر الترجيح؛ إذ إن التعارض غير موجود، وغاية الأمر أن هذا الدليل جاء بحكم ليس بالضرورة أن يمنع الدليل الآخر.

وإذا أمعنا النظر في كتب النحاة، وجدناهم قد جمعوا بين السماعين إذا صحا. فالحال، مثلاً، جاءت في بعض الشواهد مفردة، وفي شواهد أخرى جاءت جملة وشبه جملة، فجمعوا بين تلك الأدلة، فقالوا: الحال تأتي مفردة وجملة وشبه جملة. فهم جمعوا ولم يرجحوا، ولو رجحوا لأهملوا حكماً أو أكثر من أحكام الحال. لكنهم، بجمعهم، أفادوا أحكاماً لم يكن ليفيدوا منها لولاه.

أما منهج البحث، فقد كنت أعرض المسألة عرضاً موجزاً، ثم أعرض رأي المدرسة وأدلتها من السماع والقياس، وأذكر أدلة لم يذكرها الأنباري، ثم أعلق على تلك الأدلة؛ أتصلح شواهد أم لا؟ وأخيراً أجمع بين المذهبين، إذا ثبتت صحتهما.

ومما يجدر ذكره أن القياس في هذا البحث قد وُضِّح بطريقتين: طريقة الأصوليين، بذكر أركان القياس (المقيس عليه، المقيس، العلة، الحكم)، وطريقة المتكلمين أو المناطقية، ويسمى قياسهم بالقياس الصوري أو

(الحملّي)، الذي يتكون من مقدمتين: كبرى وصغرى، ثم نتيجة<sup>(١)</sup>. والمقدمة الكبرى هي القول الجازم الكلي الذي يعتمد عليه الاستنتاج، وتكون عامة كلية. أما المقدمة الصغرى، فهي المقدمة التي تشتمل على الجزئي الذي يُطلب معرفة حكمه. أما النتيجة، فهي القضية التي يراد الوصول إليها بعد تطبيق المقدمة الكبرى على الصغرى. فالمقدمة الكبرى يجب أن تكون صحيحة ومسلمًا بها، فهي (الأصل أو المقيس عليه)، والمقدمة الصغرى هي ما تريد أن تلحقه بالأصل، فهي (الفرع أو المقيس)، وهذه المقدمة هي محك النظر، ويجب إثباتها بالأدلة حتى تكون النتيجة، بعدئذٍ، صحيحة.

(١) انظر: أبو ريان، محمد علي؛ علي عبد المعطي محمد. أسس المنطق الصوري ومشكلاته، ٢٤٤.



## المسألة الأولى: هل يقع الفعل الماضي حالاً؟

الحال وصف يؤتى بها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول وقت وقوع الفعل<sup>(١)</sup>. «وإنما سمي حالاً؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه، تطاول الوقت أو قصر»<sup>(٢)</sup>، وهي ظرف للعامل فيها<sup>(٣)</sup>. فعندما نقول: (جاء أحمد ضاحكاً)، نعني أن الضحك هو هيئة الفاعل (أحمد) وقت مجيئه، فهو ظرف للمجيء، ومن الممكن أن يستمر الضحك بعد نقطة المجيء، وهو ما عبر عنه ابن السراج بقوله: «والحال معلوم منها أنها تتطاول»<sup>(٤)</sup>. ويمكن كذلك، أن يتوقف (الضحك) عند نقطة المجيء، ولكنه، في الأصل، من غير الممكن أن يتوقف قبل نقطة المجيء؛ لأن

(١) انظر: الإستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ٢١١.

(٢) ابن السراج. الأصول في النحو، ١/ ٢١٣. وقد نقل ابن يعيش كلام ابن السراج هذا بحروفه في شرح المفصل ص ٤/ ٢، ولم يشر إليه. وهذا الكلام يحتمل أمرين، الأول: أن يكون قد قصد من قوله (الحال لما أنت فيه) الزمن الحاضر، فهذا غير دقيق؛ لأن زمن الحال لا يشترط فيه أن يكون حاضراً بالنسبة لزمن المتكلم، وإنما يجب أن يكون حاضراً بالنسبة لزمن العامل الذي قد يكون ماضياً أو مضارعاً أو مستقبلاً. والاحتمال الآخر: أن يكون قصد أن الحال ظرف للعامل، فهو عين الصواب. وانظر: المبرد. المقتضب، ٤/ ١٢٣.

(٣) انظر: المرادي. الجنى اللداني في حروف المعاني، ١٦٤؛ الإستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب في النحو، ١/ ٢١١.

(٤) ابن السراج. الأصول في النحو، ١/ ٢١٦.

الحال لا بد أن تبين ضحك أحمد وقت مجيئه، فإذا انتهى قبل نقطة المجيء، لا يصح أن يقال إنه جاء ضاحكاً؛ لأن الضحك، وقتئذٍ، ليس ظرفاً للمجيء. ولهذا السبب منع بعضهم، كما سيأتي، من وقوع الماضي حالاً. قال ابن السراج: «ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع، ولا لما لم يأت من الأفعال؛ إذ الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل»<sup>(١)</sup>.

وعامل الحال قد يكون ماضياً أو مضارعاً أو مستقبلاً؛ نحو جاء أحمد ضاحكاً، ويجيء أحمد ضاحكاً، وسيجيء أحمد ضاحكاً. فإن كان العامل ماضياً، اتفق وزمن الحال في نقطة من نقاط الماضي؛ وإن كان مضارعاً، اتفق في نقطة من نقاط الحاضر؛ وإن كان مستقبلاً، اتفق في نقطة من نقاط المستقبل. فمثل الحال وعاملها مثل ظرف والمظروف؛ يجب أن يتفقا في لحظة واحدة بغض النظر عن زمن العامل<sup>(٢)</sup>.

أما من حيث وقوع الحال مفردة أو جملة، فإن الأصل فيها أن تكون مفردة<sup>(٣)</sup> (أي ليست جملة ولا شبه جملة)؛ لأن المفرد المشتق يدل على

(١) ابن السراج. الأصول في النحو، ١/٢١٣.

(٢) ومن هنا يعلم أن (إذ) ليست ظرفاً لما مضى من الزمان حسب، كما زعم النحاة، بل تختلف باختلاف زمن العامل. فيمكن أن تقول: جئتك إذ جاء أحمد، وأجيئك إذ يجيئك أحمد (ظرف لما يستقبل).

(٣) انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل، ١/٥٩٤.

وقوع الحدث قبل نقطة التكلم، ويستمر حتى يصل إليها، وقد يستمر بعدها، فناسب أن يكون حالا. وقد ورد عن العرب مجيء الحال جملة اسمية أو فعلية. وأجمع النحاة على أن الفعل الماضي يقع حالا إذا اقترن بـ(قد)، أو كان وصفا لموصوف محذوف<sup>(١)</sup>. واختلفوا في وقوعه حالا مطلقا؛ أي بدون أن يسبق بـ(قد)، أو بدون أن يكون وصفا لمحذوف<sup>(٢)</sup>.

### أولا: مذهب البصريين:

ذهب البصريون<sup>(٣)</sup> إلا الأخفش<sup>(٤)</sup> إلى عدم جواز وقوع الفعل الماضي حالا مطلقا<sup>(٥)</sup>.

وإليه ذهب الفراء من الكوفيين؛ إذ قال عند قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]: «والمعنى، والله أعلم،

(١) الإجماع ها هنا مستند إلى السماع، فإن الشواهد التي وردت فيها الحال مقرونة بـ(قد) كثيرة جدا. ولم أجد من نقل الإجماع أو قال بأن الماضي يجوز أن يقع حالا، إذا كان صفة لمحذوف، غير الأنباري.

(٢) انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٠٥.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٠٥؛ البغدادى. خزنة الأدب، ٣/ ٢٥٥. وانظر مذهب البصريين في: المبرد. المقتضب، ٤/ ١٢٣-١٢٤؛ ابن السراج. الأصول في النحو، ١/ ٢١٣.

(٤) انظر: الأخفش. معاني القرآن، ٣٧٨. فقد قال عند قوله تعالى: (أو جاءكم حصرت صدورهم) إنه «منصوب على الحال»، ولم يقل بتقدير (قد)، فدل على أن هذا مذهبه. وانظر: الإستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ٢١٣.

(٥) أي دون إضمار (قد)، ودون أن يكون صفة لموصوف محذوف.

(وقد كنتم)، ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام<sup>(١)</sup>. فهو يرى أن ما جاء من ذلك، فعلى تقدير (قد)، وهو مقيس على خبر (كان)<sup>(٢)</sup>. وهذا، أيضاً، مذهب ابن السراج<sup>(٣)</sup> والزمخشري<sup>(٤)</sup>.  
واحتج هؤلاء لمذهبهم بالسماع والقياس.

### ١ - السماع:

الأصل في كلام العرب أن تأتي الحال مفردة. وقد جاءت، بكثرة، جملة اسمية أو جملة فعلية مضارعية، أو جملة ماضوية مسبوقة بـ(قد) حسب. وما جاء ماضياً غير مسبق بـ(قد) فهو خلاف الأصل، ولا بد من تقديرها حتى يصح المعنى<sup>(٥)</sup>؛ وذلك لأن (قد) تقرب الماضي من الحال، والقريب من الشيء مجاور له، والمجاور يُعطى حكم المجاور<sup>(٦)</sup>. ولم يذكر الأنباري شواهد سماعيةً للبصريين؛ لأنه هو الأصل، ولأن شواهد كثيرة

(١) الفراء. معاني القرآن، ٢٨/١.

(٢) وهذا يعني أن خبر (كان) وأخواتها حال في المعنى.

(٣) انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ٢١٦/١.

(٤) انظر: الزمخشري. الكشاف، ١٥٠/١ - ١٥١.

(٥) انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ٢١٦/١.

(٦) انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ٢١٦/١؛ ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٠/٢؛

السيوطي. همع الهوامع، ٢٥٢/٢؛ الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني،

٣٨٧//٢.

جدًا لا حصر لها. ومن ذلك مثلاً قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٥]، فالشاهد فيه أن الفعل الماضي وقع حالاً حينما كان مسبوقة بـ(قد) وواو الحال.

## ٢- القياس:

قال البصريون: «إن الفعل الماضي لا يدل على الحال؛ فينبغي أن لا يقوم مقامه»<sup>(١)</sup> و«الحال لما أنت فيه، وفَعَلَ لما مضى، فلا يقع في معنى الحال»<sup>(٢)</sup> يعنون بذلك ما سبق أن وُضِّح؛ أن الحال ظرف للعامل، فيجب أن يتفق زمنها وزمن العامل في لحظة معينة. أما الفعل الماضي فهو دالٌّ على انتهاء الحدث؛ لذا لا يمكن أن يتفق زمن العامل ولو في لحظة، فلا يقع موقع الحال. ويمكن تمثيل هذا القياس صورياً على النحو التالي:

مقدمة كبرى: الحال تدل على الحال = الزمن الحالي (بالنسبة لزمن العامل).

مقدمة صغرى: الفعل الماضي لا يدل على الحال.

نتيجة: الفعل الماضي لا يقع حالاً.

(١) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٠٦/١.

(٢) المبرد. المقتضب، ١٢٣/٤. وانظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ٢١٦/١.

ثم حاول البصريون أن يثبتوا أن الفعل الماضي لا يدل على الحال بقولهم: «إنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه (الآن) أو (الساعة)، نحو (مررت بزيد يضرب) و(نظرت إلى عمرو يكتب)، وهذا لا يصلح في الماضي؛ فينبغي أن لا يكون حالا. ولهذا لم يجر أن يقال (ما زال زيد قام، وليس زيد قام)؛ لأن (ما زال) و(ليس) يطلبان الحال، و(قام) فعل ماضٍ، فلو جاز أن يقع حالا لوجب أن يكون هذا جائزا. فلما لم يجر دل على أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا»<sup>(١)</sup>.

لقد أثبت البصريون عدم دلالة الفعل الماضي على الحال بقياس آخر؛ هو أن خبري (ما زال) و(ليس) يطلبان الحال، ولا يجوز أن يكونا فعلين ماضيين. ولو جاز هذا (وقوع خبريهما فعلين ماضيين) لجاز أن يقع الماضي حالا. وتبين أركان قياسهم على النحو التالي:

المقيس عليه: وقوع خبر (ما زال) فعلا ماضيا

المقيس: وقوع الحال فعلا ماضيا

العلة: طلب الحال = الزمن الحالي (بالنسبة لزمن العامل).

الحكم: عدم الجواز.

(١) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٢٠٦.

واحترزوا من دخول (قد) على الفعل الماضي إذا وقع خبرا لـ (ما زال) أو إذا وقع حالا، فإنه يصح، عندئذ؛ «لأن (قد) تقرب الماضي من الحال»<sup>(١)</sup> فيصير في حكمه.

ثانيا: مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون<sup>(٢)</sup> إلا الفراء إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالا مطلقا؛ أي دون تقدير (قد). وإليه ذهب الأخفش من البصريين، وأبو حيان<sup>(٣)</sup> والأشموني<sup>(٤)</sup>، ومن المحدثين عباس حسن<sup>(٥)</sup>. واحتجوا لمذهبهم بالسمع والقياس.

### ١ - السماع

لم يذكر الأنباري شواهد للكوفيين على مذهبهم إلا شاهدين اثنين حسب، على الرغم من أن هناك شواهد كثيرة تؤيد قولهم. وهذا دأب

- 
- (١) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٢٠٦. وانظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ١/٢١٦؛ ابن يعيش. شرح المفصل، ٢/٣٠؛ السيوطي. همع الهوامع، ٢/٢٥٢؛ الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢/١٩١.
- (٢) انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٢٠٥؛ ابن يعيش. شرح المفصل، ٢/٢٨؛ البغدادي. خزنة الأدب، ٣/٢٥٥.
- (٣) انظر: أبو حيان. البحر المحيط، ١/٢٧٥؛ السيوطي. همع الهوامع، ٢/٢٥٣.
- (٤) انظر: الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢/١٩١.
- (٥) انظر: حسن، عباس. النحو الوافي، ٢/٣٧٢.

الأنباري؛ يحشد أدلة كثيرة نُصرةً لمذهبه؛ في الوقت الذي لا يذكر لمخالفه إلا دليلاً أو دليلين، قد يكونان ضعيفين سماعاً أو قياساً! والشاهدان اللذان أوردهما:

الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، «فحصرت»<sup>(١)</sup>: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وتقديره حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ. والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: (أو جاءوكم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ).<sup>(٢)</sup> فقد وقع الماضي غير المقترن بـ(قد) حالاً من (الواو) في (جاءوكم). والمعنى: أو جاءوكم في حال كون صدورهم ضيقة ومقبوضة عن قتالكم.

الشاهد الثاني: قول أبي صخر الهذلي<sup>(٣)</sup>:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ نَفْضَةً كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ  
(فـ)بللة) فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال؛ فدل على جوازه<sup>(٤)</sup>.

(١) حصر الصدر: ضيقه وانقباضه. انظر: الزمخشري. الكشاف، ١/ ٥٧٧. (الباحث)

(٢) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٠٦.

(٣) انظر: السكري. شرح أشعار الهذليين، ٢/ ٩٧٥. ويروى (هزة) و(رعدة) و(فترة) بدلاً من (نفضة)، ولكن الأخيرة هي الأرجح؛ لاتفاقها مع سياق البيت (كما انتفض). ويروى الشطر الأول منه: (إِذَا ذُكِرْتُ يَرْتَاحُ قَلْبِي لِذِكْرِهَا). انظر: المرزوقي. شرح أبيات الحماسة، ٢/ ٩٧٥؛ البغدادي. خزائن الأدب، ٣/ ٢٥٦. على أني قد وجدت هذا البيت في ديوان مجنون ليلى، باللفظ الذي أثبت في المتن.

(٤) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٠٥.



وقد وقع الباحث على شواهد أخرى، من النظم والنثر، تقوي رأي الكوفيين في هذه المسألة، ولم يذكرها الأنباري؛ فمنها قول الله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (البقرة: ٢٨). كأنه قيل: «كيف تكفرون بالله وحالكم أنكم كنتم أمواتا في أصلاب آبائكم فجعلكم أحياء»<sup>(١)</sup>؛ فالفعل الماضي (كنتم) وقع حالا من الضمير في (تكفرون).

ومنها قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]. فقوله (واتبعك) حال من الضمير في (لك)، بدليل قراءة يعقوب (وأتباعك الأردلون)<sup>(٢)</sup>.

ومن الشواهد قوله عز وجل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الحج: ١١]. فقوله (خسر) حال من الضمير في (وجهه)، بدليل قراءة حميد الأعرج {خاسر الدنيا والآخرة}<sup>(٣)</sup>.

(١) الزمخشري. الكشاف، ١/ ١٥١. وانظر: العكبري. التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٢٧؛ الألوسي. روح المعاني، ١/ ٢١٣.

(٢) انظر: الزمخشري. الكشاف، ٣/ ٣٢٩؛ العكبري. التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ١٦٥؛ الألوسي. روح المعاني، ١٩/ ١٠٧.

(٣) انظر: الزمخشري. الكشاف، ٣/ ١٤٨؛ الفراء. معاني القرآن، ٢/ ١٨٦.

ومنها، أيضاً، قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ (الزمر: ٧٣). فقد وقع الفعل الماضي (حصرت) حالاً من الضمير في (جاءوها). والمحققون على أن هذه الواو للحال، أي جاءوها في حال كون أبوابها مفتوحة؛ «لأن من تمتمة إكرام أهل الجنة أن تفتح لهم أبوابها قبل الوصول إليها، فلا يتنغصون بالوقوف، وليجدوا ريحها قبل الوصول إليها، بخلاف جهنم، أعاذنا الله منها، فإن أبوابها تفتح حالة وصولهم إليها ليفجأهم العذاب بغتة، فيكون ذلك أشد عليهم. وعلى هذا يكون جواب الشرط محذوفاً تقديره: (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها دخلوها. وقال لهم خزنتها...»<sup>(١)</sup>. والحق أن حذف جواب الشرط أبلغ في المعنى من جعله (فتحت)؛ لتذهب النفس فيه كل مذهب، وليدل بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف. ويدل على صحة القول بأن الواو، هنا، للحال قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتَعَةٍ لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ (ص: ٥٠)، يعني: يدخلها المؤمنون وأبوابها مفتوحة.

(١) العلائي، خليل بن كيكليدي. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ١٥٨-١٥٩. وانظر: الزمخشري. الكشاف، ٤/١٥٠.

ومن شواهد السماع، كذلك، قوله تعالى: ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصَلِّحُ بِالْهَمِّ \* وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا لَهُمْ﴾ (محمد: ٦). فقد وقع الفعل الماضي (عرفها) حالا من الجنة<sup>(١)</sup>.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ (يوسف: ٤٥). فد(ادكر) فعل ماض وقع حالا من الضمير في (منهما)<sup>(٢)</sup>.

ومن الشواهد الشعرية قول الراعي النميري<sup>(٣)</sup>:

وَزُلْنَ كَالْتَيْنِ وَارَى الْقُطْنَ أَسْفَلَهُ      وَاعْتَمَّ مِنْ بَرْدِيَا بَيْنَ أَفْلاجِ  
فد(وارى) فعل ماض، وهو حال من (التين). ومنها قول امرئ القيس<sup>(٤)</sup>:

إِذَا التفتت نحوي تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا      نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا الْقَرْنُفَلِ

(١) انظر: العكبري. التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ١١٦٠.

(٢) انظر: العكبري. التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٥٤.

(٣) ديوان الراعي النميري، ٣٠. زُلْنَ: من الزوال وهو الميل.

(٤) ديوان امرئ القيس، ١٥. يروى هذا الشاهد بغير رواية، فيروى: (إذا قامت تَضَوَّعَ المسك منهما)، وأخرى: (إذا التفتت نحوي تَضَوَّعَ ريحها). وروي في: العلائي، خليل بن كيكليدي. الفصول المفيدة، ١٥٩: (إذا التفتت نحوي ذوى لي ريحها). أما عَجَزَ البيت، وهو موطن الشاهد، فقد اتفق على روايته التي ذكرناها.

(جاءت) فعل ماض وقع حالا من (نسيم) ولم يقترن بـ(قد).  
والمعنى: إذا التفتت نحوي انتشر ريح العطر منها كانتشار رياح الصبا في  
حال كونها جاءت بعطر القرنفل.

ومن الشواهد، أيضًا، قول الفند الزماني<sup>(١)</sup>:

وَطَعْنِ كَفَمِ الزُّقِّ غَدَا وَالزُّقُّ مَالَانُ

وقد وقع الفعل الماضي (غذا) حالا من (فم)، ولم يقترن بـ(قد).

ومنها قول زهير بن أبي سلمى<sup>(٢)</sup>:

وَمَنْ يَعْصِ أَطْرَافَ الزَّجَاجِ فَإِنَّهُ يُطِيعُ الْعَوَالِي رُكِّبَتْ كُلُّ لَهْدَمٍ

فـ(ركبت) فعل ماض أيضًا، وقد وقع حالا من (العوالي).

ومنها قول عمر ابن أبي ربيعة<sup>(٣)</sup>:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَرُحْرُتْهَا دَى كِنَعِاجِ الْفَالَا تَعَسَّفْنَ رَمَالَا

(١) شاعر جاهلي وأحد فرسان ربيعة المشهورين، شهد حرب بكر وتغلب وقد قارب  
المئة. انظر: الأصفهاني. الأغاني، ٩٣/٢٤. والبيت من قصيدة في: المرزوقي. شرح  
أبيات الحماسة، ٣٧/١.

(٢) ديوان زهير ابن أبي سلمى، ٨٨، وهو من معلقته المشهورة. وروي في: المرزوقي.  
شرح أبيات الحماسة، ٣٨/١: (مُطِيعُ الْعَوَالِي رُكِّبَتْ كُلُّ لَهْدَمٍ)، وليس الاختلاف في  
موطن الشاهد، فلا يقدر في صحة الاحتجاج به.

(٣) ديوان عمر ابن أبي ربيعة، ٣٤٠.

الفعل الماضي (تعسفن) وقع حالا من (نعاج)، وهو لم يقترن بـ(قد).  
فتلك مجموعة كبيرة من الشواهد الشعرية والنثرية، وقد وقع الماضي  
فيها حالا من دون اقترانه بـ(قد)، فدل على جوازه.

## ٢- القياس

قاس الكوفيون جواز وقوع الماضي حالا على جواز وقوعه صفة  
للنكرة؛ «لأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة.  
والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو: (مررت برجل قعد،  
وغلام قام)، فينبغي أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة، نحو: (مررت بالرجل  
قعد، وبالغلام قام)»<sup>(١)</sup>.

تتبين أركان القياس عند الكوفيين على النحو التالي:

المقيس عليه: وقوع الماضي صفة للنكرة

المقيس: وقوع الماضي حالا من المعرفة

العلة: الوقوع والشبه بين الحال والصفة

الحكم: الجواز.

ويمكن أن يمثل هذا القياس صوريا على النحو التالي:

(١) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٢٠٦.

مقدمة كبرى: كل ما جاز أن يقع صفة للنكرة جاز أن يقع حالا من المعرفة.

مقدمة صغرى: الفعل الماضي يقع صفة للنكرة.

نتيجة: يقع الفعل الماضي حالا من المعرفة.

ثم ذكر الأنباري للكوفيين قياسا آخر؛ وهو أنه يجوز بالإجماع «أن يقام الماضي مقام المستقبل، كما قال تعالى: (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ) (المائدة: ١١٦)، أي: يقول. وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال»<sup>(١)</sup> ويمكن تمثيل هذا القياس (صوريا) على النحو التالي:

مقدمة كبرى: الحال يدل على الزمن الحاضر (بالنسبة لزمن العامل).

مقدمة صغرى: الفعل الماضي قد يدل على المستقبل.

نتيجة: يدل الفعل الماضي على الحال من باب أولى، وبالتالي جواز وقوعه حالا.

وتم قياسان آخران للكوفيين، ولم أجد من أستدل بهما قط:

(١) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٢٠٦.

الأول: أن النحويين يجوزون مجيء الحال جملة مضارعية منفية بـ(لم)، بدليل قوله تعالى: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ مِّنَ اللَّهِ وَفَضَّلِ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ (آل عمران: ١٧٤)، وقول زهير ابن أبي سلمى<sup>(١)</sup>:

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَائِمِ يُحَطِّمِ  
ومعروف أن النفي بـ(لم) يقلب معنى الفعل المضارع إلى الماضي<sup>(٢)</sup>،  
فإذا جاز أن يقع المضارع المنفي بـ(لم) حالا على الرغم من أن معناه  
الماضي، جاز أن يقع الماضي حالا. ولا فرق بين الصورتين في المعنى.  
وهذا القياس على النحو التالي:

المقيس عليه: وقوع الفعل المضارع المنفي بـ(لم) حالا وهو بمعنى

الماضي

المقيس: وقوع الفعل الماضي حالا

العلة: الوقوع ومعنى الماضوية في الأصل والفرع

الحكم: الجواز.

(١) ثعلب. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ١٢. وهو في المعلقة.

(٢) انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ١٥٧/٢؛ ابن عيش. شرح المفصل، ٢٦٣/٤؛

ابن عقيل. شرح ابن عقيل، ٣٣٥/٢.

الثاني: أن أخبار كان وأخواتها تشبه الحال من حيث المعنى؛ ولذا عدها الكوفيون منتصبة على الحال<sup>(١)</sup>، فعندما نقول: (بات أحمدٌ ضاحكًا)، كان المعنى أن أحمد بات وحاله أنه ضاحك. فلا بد من أن يتفق الضحك ونقطة البيات، على الأقل، في لحظة واحدة، حتى يصح القول بأن أحمد بات ضاحكا. ولهذا، كان الأصل في أخبارها أن يَكُنَّ أو صافا مشتقة؛ لأنها تدل على الاستمرار. فمعنى أخبار هذه الأفعال، إذاً، هو عين معنى الحال، بلا فرق، بدليل أنك تسأل: كيف بات أحمد؟ كما تسأل عن الحال. فإذا كان ذلك كذلك، فإن أخبار هذه الأفعال وقعت ماضية، والبصريون يجوزون ذلك<sup>(٢)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ﴾ (الأنفال: ٤١)، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِّنْ قَبْلِ مَا لَكُم مِّنْ زَوَالٍ﴾ (إبراهيم: ٤٤)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ﴾ (يوسف: ٢٦)، وقول النابغة الذبياني<sup>(٣)</sup>:

أَمَسْتُ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلَهَا اِحْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَيَّ لُبْدٍ

(١) انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٦٧٦؛ الأزهرى. شرح التصريح على

التوضيح، ١/٢٣٣؛ السيوطي. همع الهوامع، ١/٣٥٣.

(٢) انظر: السيوطي. همع الهوامع، ١/٣٦١؛ الإستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب،

١/٢٥١. ويستثنون من هذه الأفعال (صار) و(دام) و(زال) و(انفك) و(فتى) و(برح).

(٣) ديوان النابغة الذبياني، ١٦. وهو في المعلقة.



وقول عبيد بن الأبرص<sup>(١)</sup>:

فَلَسْتُ وَإِنْ أَضْحَوْا مَضَوْا لِسَبِيلِهِمْ بِنَاسِيهِمْ طَوْلَ الْحَيَاةِ وَلَا سَالِي  
وحكى الكسائي<sup>(٢)</sup> عن بعض العرب قولهم: (فَأَضْبَحْتُ نَظَرْتُ إِلَى  
ذَاتِ التَّنَائِيرِ).

فإذا جاز مجيء أخبارها أفعالاً ماضية، مع أنها تشبه الحال في المعنى،  
جاز أن يقع الماضي حالاً قياساً عليها. ويُمثّل القياس على النحو التالي:

المقيس عليه: وقوع أخبار (كان) وأخواتها أفعالاً ماضية

المقيس: وقوع الماضي حالاً

العلة: الوقوع وشبه الاثنين في المعنى

الحكم: الجواز.

ويسمى هذا القياس (قياس الشبه)، وهو «أن يحتمل الفرع على الأصل

بقرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل»<sup>(٣)</sup>.

٣- الترجيح:

(١) ديوان عبيد بن الأبرص، ٤٨.

(٢) انظر: الفراء. معاني القرآن، ١/٢٠٥؛ السيوطي. همع الهوامع، ١/٣٦١. وليست رواية  
سبويه عن المجهول بأوثق من رواية الكسائي، وبخاصة أن الأخير من القراء السبعة،  
فروايته عن المجهول محتج بها.

(٣) الأنباري. لمع الأدلة، ١٠٧.

بعد عرض مذهب الفريقين وأدلة كل منهما من السماع والقياس، وجدنا البصريين قد استدلوا على أن الماضي إذا وقع حالا لا بد أن يقترن بـ(قد) بالسماع، وهو كثير جدا، لا مجال لدفعه أو تضعيفه، ولم يخالفهم الكوفيون في جواز اقتران الماضي بـ(قد).

واستدلوا كذلك بالقياس، فقالوا إن الحال تدل على الحال (بالنسبة لزمن العامل)، والفعل الماضي لا يدل على الحال (يعني أنه لا يتفق وزمن العامل في وقت)، فلا يجوز أن يقع حالا.

والحق أن قياس البصريين هذا قياس قوي؛ لأنهم حملوا الفرع على الأصل بالعلة التي سميت الحال لأجلها حالا. وهو يدور مع العلة وجودا وعدمًا، فإذا لم تتفق الحال مع زمن العامل في وقت واحد لم تسمَّ، حينئذ، حالا. ويسمى هذا القياس (قياس العلة)<sup>(١)</sup>.

وأثبتوا أن الماضي لا يدل على الحال بالقياس على (ما زال)، فإنها تطلب الحال ولا يجوز أن يقع خبرها فعلا ماضيا، وكذلك الحال تدل على الحال، فلا يجوز أن تقع فعلا ماضيا. ثم احترزوا من دخول (قد) على الفعل الماضي الواقع حالا، فجوزوا وقوعه معها؛ لأن (قد) تقرب من الحاضر.

(١) انظر: الأنباري. لمع الأدلة، ١٠٥.

إن (قياس البصريين عدم جواز وقوع الماضي حالا على عدم جواز وقوع خبر «ما زال» فعلا ماضيا) قياس ضعيف لسبيين، الأول: أنه إذا كانت (قد) تقرب الماضي من الحال، فإنه يجوز وقوع خبر (ما زال) فعلا ماضيا مقترنا بـ(قد)، قياسا على جواز وقوع الماضي حالا إذا اقترن بـ(قد)، نحو: (ما زال زيد قد قام). وهذا غير مسموع عن العرب مطلقا.

الثاني: أنهم يقولون إن (قد) تقرب الفعل الماضي من الحال، فيقال لهم: «لا يلزم من تقريبه إلى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل»<sup>(١)</sup>؛ فدخول (قد) على الماضي، ولو قربته من زمن الحال، لا تجعله متفقا وزمن العامل في وقت واحد. وهذا عين ما منعه البصريون، فلا حجة لهم فيه، بل هو حجة عليهم.

أما الكوفيون، فقد احتجوا بالسمع والقياس، فاحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، وقد رد البصريون الاستدلال بالآية من أربعة أوجه، وقبل الشروع في عرضها والجواب عنها، يرى الباحث أنه لا بد من فهم واضح لمعنى الآية، واستحضار كامل للسياق؛ لأن الإعراب فرع المعنى، وله الدور الأكبر في رد اعتراضات البصريين.

(١) الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢/ ١٩١.

فَنصُّ الآيات هو: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وُليَاءَ وَلَا نَصِيرًا \* إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ (النساء: ٨٩-٩٠).

والعطف في قوله تعالى (أو جاءوكم) يحتمل تفسيرين: فهو إما «عطف على الصلة؛ أي: أو الذين جاءوكم كافين عن قتالكم، أو عطف على الصفة؛ وكأنه قيل: إلا الذين يصلون إلى قوم معاهدين أو قوم كافين عن القتال لكم»<sup>(١)</sup>، ويتضح هذا العطف بالتمثيل التالي:



وقد رجح الزمخشري الوجه الأول<sup>(٢)</sup>؛ أي العطف على الصلة. فالمعنى، إذاً: (ما لكم اختلفتم في شأن قوم نافقوا نفاقاً ظاهراً، فلم تبتوا

(١) البيضاوي. أنوار التنزيل، ٢/٢٣٣.

(٢) انظر: الزمخشري. الكشاف، ١/٥٧٩.

القول بكفرهم والله ردهم في حكم المشركين؟ وقد ودَّ هؤلاء كفركم فكونكم معهم في الضلال، فلا تتولَّوهم حتى يظاهروا إيمانهم بهجرة صحيحة، فإن تولَّوا عن الإيمان المظاهر بالهجرة فاقتلوهم، إلا الذين يتمون إلى قوم معاهدين لكم، أو إلا الذين جاءوكم وحالهم أن صدورهم ضيقة عن قتالكم وعن قتال قومهم).

ومن هنا، يُعلم أن السبب في منع قتال المسلمين للمنافقين أحد شيئين، الأول: أن يتموا إلى قوم بينهم وبين المسلمين عهد. الثاني: أن يجيئوا ممسكين عن قتال المسلمين، وعن قتال قومهم المنافقين.

وبعد فهم المعنى العام للآيات، نرجع إلى الأوجه التي رد بها البصريون:

«الوجه الأول: أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ﴾<sup>(١)</sup>. يعنون أن الفعل الماضي (حصرت) صفة ثانية لـ(قوم). فالتقدير، إذًا، على هذا القول هو: (إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم أو جاءوكم). والحق أن هذا معنى فاسد؛ لأنه يلزم منه أن

(١) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٠٧.

يُجعل السبب في منع قتال المسلمين للمنافقين مجردَ مجيئهم، وهو غير مراد قطعاً. ويسمى هذا الاستدلال (الاستدلال بلازم القول).

«الوجه الثاني: أن تكون صفة لقوم مقدر، ويكون التقدير فيه: أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم. والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع»<sup>(١)</sup>، والحق أن هذا القول مشكل، وفيه نوع اضطراب؛ فهل الماضي هنا صفة أو حال؟ فإن قالوا إنه صفة بطل الاحتجاج به، وإن قالوا إنه حال فهو حجة عليهم؛ لأنه وقع بدون (قد). ولا فرق بين أن يكون الماضي حالاً إذا كان صفة لمحذوف أو لم يكن.

قال صاحب الخزانة نقلاً عن صاحب اللباب<sup>(٢)</sup>: «وهذا مذهب سيبويه، وهو ضعيف؛ لأنه إذا قدر الموصوف يكون حالاً موطئة<sup>(٣)</sup>، وصفة الموطئة في حكم الحال في إيجاب تصدرها ب(قد)، وهو يمنع حذف (قد) لا سيما والموصوف محذوف، فإن الصفة تكون في صورة الحال، فالإتيان

(١) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٢٠٧. ولم أجد هذا الإجماع في غير الإنصاف.

(٢) هو العكبري صاحب كتاب اللباب في علل البناء والإعراب. ولم أجد كلام العكبري هذا في اللباب.

(٣) يقصد بالحال (الموطئة) الحال الموصوفة، وسميت بذلك لأنها تُمهّد وتُوطئ لِمَا بعدها. انظر: حسن، عباس. النحو الوافي، ٢/٣٤٧.

ب(قد) يكون أولى<sup>(١)</sup>، يقصد العكبري من هذا أن (قوما) المحذوف حال موصوفة بالصفة (حصرت)، وهذه الصفة حكمها حكم الحال في وجوب تصدرها ب(قد)، فإذا حُذِفَ الحال (قوما)، أقيمت الصفة (حصرت) مقامها، فيلزم أن تكون (قد) هنا أولى بالذكر.

ولا شك أن في هذا التقدير بعض صنعة؛ لإقامة الصفة مقام الموصوف<sup>(٢)</sup>. فالصفة (حصرت) المقامة مقام الحال المحذوفة (قوما) تكون في حكم الحال، فلما لم تقترن الصفة (حصرت) التي في حكم الحال ب(قد)، دَلَّ على جواز وقوع الحال بلا (قد).

هذا كله إذا سلمنا بوجود محذوف مقدر، مع أن الأصل عدم الحذف، ولا داعي للتقدير والتكلف حتى يصحَّ للبصريين أصلٌ قد جاء السماع بجواز غيره. ولو جاء هذا في غير القرآن لأمكن قبوله، أما في القرآن فلا. قال ابن جني: «وهذا مما الشعرُ وموضع الاضطراب أولى به من الثر وحال الاختيار»<sup>(٣)</sup>.

(١) البغدادي. خزنة الأدب، ٣/ ٢٥٥.

(٢) انظر: ابن جني. سر صناعة الإعراب، ٢/ ٦٤١.

(٣) ابن جني. سر صناعة الإعراب، ٢/ ٦٤١.

«الوجه الثالث: أن يكون خبرا بعد خبر، كأنه قيل: أو جاء وكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم»<sup>(١)</sup>. أي أنه ابتداء بعد قوله (أو جاء وكم) جملة خبرية جديدة منقطعة عما قبلها في الإعراب والمعنى، هي (حصرت....).

ويقال لرد هذا الاعتراض ما قيل في الوجه الأول؛ من أنه يلزم، على هذا التقدير، أن يكون مجرد مجيء المنافقين إلى المسلمين مانعا من قتالهم، وهو معنى غير مراد.

«الوجه الرابع: أن يكون محمولا على الدعاء، لا على الحال؛ كأنه قيل: ضيق الله صدورهم، كما يقال: جاءني فلان وسَّع الله رزقه،... فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي ومعناه الدعاء»<sup>(٢)</sup>، ثم ذكر بعد ذلك شواهد على مجي الماضي بمعنى الدعاء، وهو كثير في العربية.

ويرى الباحث أنه لا يُسَلَّم بأن معنى ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ هو الدعاء على المنافقين بضيق صدورهم عن القتال؛ لسببين، الأول: ما سبق ذكره في رد الوجه الأول والثالث. الثاني: وجهٌ ذَكَرَهُ البغدادي، بقوله: إن «الدعاء عليهم بضيق صدورهم عن قتال قومهم لا يتجه»<sup>(٣)</sup>، وهذا كاف لرد القول

(١) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٠٧.

(٢) المرجع السابق، ١/ ٢٠٧. وانظر: المبرد. المقتضب، ٤/ ١٢٣.

(٣) البغدادي. خزائن الأدب، ٣/ ٢٥٦. وانظر: أبو حيان. البحر المحيط، ٣/ ٣١٧.



بالدعاء في الآية؛ إذ إن تمامها هو ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾، وثُمَّ حرفٌ جرٌ محذوفٌ قبل المصدر المؤول تقديره، كما قال المفسرون، (عن)<sup>(١)</sup>. فيصبح المعنى، إذا حُمِلَ على الدعاء: اللهم ضيق صدورهم عن قتال المسلمين وعن قتال قومهم. ولا يجوز أن يُدعى عليهم بضيق صدورهم عن قتال قومهم؛ لأنهم منافقون.

ومما يعضد قول الكوفيين في احتجاجهم بالآية على أن (حصرت) هنا حال القراءات الأخرى فيها، التي وقعت جميعا حالا؛ كقراءة {حَصِرَاتِ صُدُورُهُمْ}، وقراءة {حاصِرَاتِ صُدُورُهُمْ}<sup>(٢)</sup>. وهب أن هذه الآية لا تصلح شاهدا، فإن ثَمَّ شواهدَ أخرى كثيرة وقع الفعل الماضي فيها حالا. واحتج الكوفيون بالسماع بقول أبي صخر الهذلي (وإني لتعروني لذكراك... البيت)، ورد البصريون هذا البيت؛ لأنه «إنما جاز ذلك؛ لأن التقدير فيه: قد بلله القطر، إلا أنه حَذَفَ لضرورة الشعر»<sup>(٣)</sup>.

وللرد على هذا الاعتراض يقال: إن الضرورة «ما ليس للشاعر عنه مندوحة. وليس في كلام العرب ضرورة إلا ويمكن تبديل تلك اللفظة

(١) انظر: الزمخشري. الكشاف، ١/٥٧٩. وانظر: أبو حيان. البحر المحيط، ٣/٣١٧.

(٢) انظر: عمر، أحمد مختار؛ عبد العال سالم مكرم. معجم القراءات القرآنية، ٢/١٥١.

(٣) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٢٠٨.

ونظم شيء مكانها»<sup>(١)</sup>، والشاعر الفحل قد يُقوي، لكن لا يمكن أن يقع في خطأ إعرابي، قال ابن جُني: «والجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف، إذا أدى إلى صحة الإعراب»<sup>(٢)</sup>، ومن المقرر أن الشاعر الفحل لا تلجئه الضرورة، فضلا عن أنه لو أبيح القول بالضرورة، لسقط الاستدلال بأغلب الشواهد؛ لاحتمالها.

على أن هذا البيت غير محتج به، ليس للسبب الذي ذكره البصريون؛ بل لأنه غير ثابت النسبة لأبي صخر، فقد وجدته في ديوان مجنون ليلي<sup>(٣)</sup>، فلا يحتج به.

أما الشواهد السماعية، التي ذكرها الباحث للكوفيين من الآيات، فمحتج بها، ومن الشعر كذلك؛ لأن كل بيت منها منسوب لشاعر بعينه، ومن قصيدة متعددة الأبيات، ولم تختلف روايته في موطن الشاهد.

فتلك مجموعة من النظم والنثر، وقد وقع الماضي فيها غير مقرون بـ(قد)، وتأويل تلك الشواهد ضعيف جدا؛ «لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة»<sup>(٤)</sup>. قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد:

(١) السيوطي. الاقتراح في أصول النحو، ٤٦. وهذا رأي سيبويه وابن مالك.

(٢) ابن جني. الخصائص، ١/٣٣٣.

(٣) انظر: ديوان مجنون ليلي، ٩٥. ولم أجد من نبه على أنه للمجنون.

(٤) السيوطي. همع الهوامع، ٢/٢٥٣. نقلا عن أبي حيان.

«والإنصاف أن الاستدلال بنفس الكلام الوارد عن العرب، وقد رأينا أن فصحاءهم يجيئون بالفعل الماضي غير مقرون بـ(قد)، وأما التقدير فلا دليل عليه»<sup>(١)</sup>.

وأما احتجاج الكوفيين بالقياس، فقد قاسوا جواز وقوع الماضي حالا من المعرفة على جواز وقوعه صفة للنكرة؛ لأن كل ما جاز وقوعه حالا للمعرفة جاز وقوعه صفة للنكرة. والحق أن هذا قياس ضعيف؛ لأنه ليس كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، جاز أن يكون حالا من المعرفة؛ إذ إن «الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو: (هذا رجل سيكتب أو سيضرب) ولا يجوز أن يقع حالا»<sup>(٢)</sup>، فلا يجوز أن تقول: (جاء أحمد سيضحك) فتجعل الفعل المستقبل حالا، على الرّغم من جواز وقوعه صفة للنكرة؛ لما يلزم من التفاوت بين زمن العامل وزمن الحال، كما بيّن في بداية البحث.

وثمّ قياس آخر احتج به الكوفيون، يسمى (الاستدلال بطريق الأولى)، وهو أن الماضي قد يقام مقام المستقبل، فإذا جاز هذا جاز من باب أولى أن يقام مقام الحاضر، فيتفق وزمن العامل في لحظة، وبالتالي جواز وقوعه حالا. والحق أن هذه لمحة ظريفة في القياس، وهي استعمال القرائن

(١) عبد الحميد، محمد محي الدين. الانتصاف من الإنصاف، ١/٢٠٦.

(٢) ابن يعيش. شرح المفصل، ٢/٢٩.

المعنوية للماضي في الدلالة على الأزمان المختلفة، قد يكون لها أثر واضح في حسم النزاع بين الفريقين.

وقد ذكر الباحث للكوفيين قياسين آخرين، الأول: أنه إذا جاز أن يقع المضارع المنفي بـ(لم) حالا مع أن معناه الماضي، جاز أن يقع الماضي حالا قياسا عليه. والقياس الآخر، أن أخبار (كان) وأخواتها يجوز أن تقع أفعالا ماضية، مع أنها تشبه الحال في المعنى، بل هي كذلك، فيجوز أن تقع الحال فعلا ماضيا. وهذان قياسان قويان؛ لأن العلة التي علق عليها الحكم قوية بين الأصل والفرع. ويسميان (قياس الشبه)؛ للشبه بين المقيس والمقيس عليه.

وبعد مناقشة أدلة كل من الفريقين، يتم حصر صور التقابل بين أدلتهما على النحو التالي: إما بين سماعي الطرفين، وقد قلت، في المقدمة، إنه لا تعارض بين السماعين الصحيحين القويين؛ وإما بين السماع والقياس، فالسماع مقدم عليه؛ لأنه كثير وثابت؛ وإما بين قياسيهما، وكلا القياسين قوي. فلا مناص من المصير إلى الجمع بين هاتيك الأدلة، فيقال:

الأصل في الفعل الماضي أن لا يقع حالا؛ لما يلزم من التفاوت بينه وبين زمن عامل الحال، كما بُيِّنَ؛ إذ إن معنى الحال أن يقع الحدث (عاملها) ضمن زمن وقوعها، والماضي لا يقع ضمن زمن عاملها. غير أننا وجدنا شواهد كثيرة وصحيحة وقع الماضي فيها حالا، فالقول، إذًا، أن

الفعل الماضي في تلك الشواهد قد لُمِح منه معنى الاستمرار في مضمونه أو الاستمرار في آثاره. ف(الحصر) في الآية الكريمة قد استمر أثره حتى نقطة المجيء، وبكَلِّ (العصفور) استمر أثره حتى نقطة الانتفاض. وهذا يعني أن الحال اتفقت مع العامل (الماضي) في لحظة معينة، فصح مجيء الماضي، ها هنا، حالا.

ومما يؤكد ذلك، أن الماضي قد يدل على معنى الاستقبال، فلا مانع أن يدل على معنى الاستمرار، بل إن أثر الفعل الماضي مستمر حتى وقت معين. فإذا قلت، مثلا، (جاء زيد قُطِعَ أنْفُه)، فإن أثر القطع لا يزال مستمرا، فيتفق وزمن العامل، وهذا هو معنى الحال.

المسألة الثانية: العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام

اتفق النحاة على جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع إذا فصل بينه وبين المعطوف بفاصل<sup>(١)</sup>، كالضمير المنفصل، نحو قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ﴾، أو المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾، أو (لا)، نحو قوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾، أو النداء، نحو قول الشاعر:

لَقَدْ نِلْتَ عَبْدَ اللَّهِ وَابْنَكَ غَايَةً      مِنْ الْمَجْدِ مَنْ يَطْفُرُ بِهَا نَالَ سَوْدًا  
أو التمييز، نحو قول الآخر:

مِلَيْتُ رُعبًا وَقَوْمٌ كُنْتُ رَاجِيهِمْ      لَمَّا دَهَمْتُكَ مِنْ قَوْمِي بِأَسَادِ  
لكنهم اختلفوا في جوازه بلا فصل.

أولاً: مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، سواء أكان الضمير ظاهراً أو مستتراً، إلا على قبح لضرورة الشعر<sup>(٢)</sup>. والحق أن هذا الذي ذكره الأنباري هو مذهب سيبويه، فقد قال: «وإن حملت الثاني على الاسم المرفوع فهو قبيح؛ لأنك

(١) انظر: السيوطي. همع الهوامع، ٣/ ١٨٨ - ١٨٩.

(٢) انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٢٨٨.

لو قلت: اذهب وزيدٌ، كان قبيحاً، حتى تقول: اذهب أنت وزيدٌ.... ولا يعطف على المرفوع المضمّر إلا في الشعر، وذلك قبيح»<sup>(١)</sup>.

وذهب المبرد إلى جوازه في الاختيار مع القبح، قال: «ألا ترى أنك لو قلت: قم وعبدُ الله كان جائزاً على قبح حتى تقول: قم أنت وعبدُ الله»<sup>(٢)</sup>، فهو متفق وسيبويه على أن العطف في هذه الصورة في الاختيار قبيح، ولكنه، مع ذلك، يجوزه خلافاً لسبويه.

وأما ابن السراج، فلم نجد له رأياً واضحاً، إذ قال: «واعلم أنه لا يجوز عطف الظاهر على المكني المتصل المرفوع حتى تؤكد، نحو: قمت أنا وزيد وقام هو وعمرو، قال الله عز وجل: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾. فإن فصلت بين الضمير وبين المعطوف بشيء حسن، نحو: ما قمتُ ولا عمرو. ويجوز أن تعطف بغير تأكيد»<sup>(٣)</sup>، فمرة قال بالمنع وأخرى بالجواز. وذهب ابن مالك<sup>(٤)</sup> إلى جوازه في الاختيار مع الضعف، وتابعه ابن هشام<sup>(٥)</sup> والأشموني<sup>(٦)</sup>.

(١) سيبويه. الكتاب، ١/٢٧٨.

(٢) المبرد. المقتضب، ٣/٢١٠.

(٣) ابن السراج. الأصول في النحو، ٢/٧٨-٧٩.

(٤) انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل، ٢/٢١٧.

(٥) انظر: الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ٢/١٨٢.

(٦) انظر: الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣/١١٤.

والحاصل أن ما ذكره الأنباري من أن مذهب البصريين هو عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام غير صحيح، فأكثرهم على جوازه لكن مع الضعف. واحتج البصريون لمذهبهم بالسمع والقياس.

#### ١ - السماع:

الشواهد الواردة في العطف على الضمير المرفوع المتصل كثيرة جداً من النظم والنثر، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة: ٣٥)، فقد عطف على الضمير المستتر في (اسكن) مع الفصل بالضمير (أنت). وكقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ (الأنبياء: ٥٤)، فعطف على الضمير البارز المرفوع في (كنتم) مع الفصل بـ(أنتم). وما جاء خلافاً لذلك، فهو شاذ أو ضرورة، ولا يقاس عليهما.

#### ٢ - القياس:

قال البصريون: «إنما قلنا لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل؛ وذلك لأنه لا يخلو: إما أن يكون مقدرًا في الفعل، أو ملفوظًا به. فإن كان مقدرًا فيه، نحو: قام وزيد، فكأنه قد عطف اسما على فعل، وإن كان ملفوظًا به، نحو: قمت وزيد، فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل. فلو



جوزنا العطف عليه، لكان، أيضاً، بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز»<sup>(١)</sup>.

فقد قاسوا عدم جواز العطف على الضمير، إن كان مستتراً، على عدم جواز عطف الاسم على الفعل. وقاسوا عدم جواز العطف عليه، إن كان بارزاً، على عدم جواز العطف على بعض حروف الكلمة. ويمكن تمثيل هذا القياس على النحو التالي:

المقيس عليه: عطف الاسم على الفعل، والعطف على بعض حروف الكلمة

المقيس: عطف الاسم على الضمير المتصل المرفوع

العلة: الوقوع وشبه (الضمير المتصل) بالكلمة الواحدة

الحكم: عدم الجواز.

ويمثل هذا القياس، سورياً، كالتالي:

مقدمة كبرى: لا يجوز عطف الاسم على الفعل، أو العطف على جزء الكلمة.

(١) الأتباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٣٩٠. وانظر: ابن يعيش. شرح المفصل،

٢/ ٢٨١؛ الأزهرى. شرح التصريح على التوضيح، ٢/ ١٨٢.

مقدمة صغرى: العطف على الضمير المتصل المرفوع هو عطف اسم على فعل أو عطف على جزء كلمة.

نتيجة: لا يجوز عطف الاسم على الضمير المتصل المرفوع.

وقد أثبتوا (المقدمة الصغرى)، وهي أن العطف على الضمير المتصل البارز هو عطف اسم على فعل، بأن «الضمير فاعل، وهو متصل بالفعل، فصار كحرف من حروفه؛ لأن الفاعل لازم للفعل، لا بد له منه، ولذلك تغير له الفعل، فتقول: ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا، فَتُسَكَّنُ الباء، وقد كانت مفتوحة»<sup>(١)</sup>.

قال العكبري: «الضمير إن كان مستترا لم يعطف عليه؛ لأن العطف من أحكام الألفاظ لا المعاني، وإن كان ملفوظا به فهو في حكم جزء من الفعل، بدليل أن الفعل يسكن له»<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون<sup>(٣)</sup> إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام. قال الفراء: «وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو

(١) ابن يعيش. شرح المفصل، ٢/٢٨١.

(٢) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ١/٤٣١.

(٣) انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٣٨٨؛ السيوطي. همع الهوامع، ٣/١٨٩.

وأبوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز؛ لأن في الفعل مضمراً<sup>(١)</sup>، يقصد أن الاسم (أبوه) معطوف على ضمير مستتر في (استوى)، فهو ليس عطف اسم على فعل.

والكوفيون متفقون مع البصريين في أن الأكثر في كلام العرب الفصل بالضمير المؤكّد، ومتفقون كذلك، مع جمهور البصريين، في جواز العطف دون فصل. ومحل النزاع في الكراهة، فجمهور البصريين يجوزون مع القبح والكراهة، والكوفيون يجوزون بلا قبح. واستدل الكوفيون على قولهم بالسماع والقياس.

#### ١- السماع:

من شواهد الكوفيين على جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع، اختياراً، قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى \* وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ [النجم: ٦-٧]، «عطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى). والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق، وهو مطلع الشمس، فدل على جوازه»<sup>(٢)</sup>.

(١) الفراء. معاني القرآن، ٩٣/٣.

(٢) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٨٨/٢. وانظر: الفراء، معاني القرآن، ٩٣/٣.

وقد رد البصريون استدلال الكوفيين بهذه الآية، بأن الواو في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى﴾ هي «واو الحال، لا واو العطف. والمراد به جبريل وحده، والمعنى: أن جبريل وحده استوى بالقوة في حال كونه بالأفق»<sup>(١)</sup> وهي كذلك، كما قال المفسرون<sup>(٢)</sup>.

ومن سماع الكوفيين قول عمر ابن أبي ربيعة:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعِاجِ الْفَلَا تَعَسَّفُنْ رَمَلًا  
ف(زهر) معطوف على الضمير المرفوع المستتر في (أقبلت).

ومن شواهدهم، أيضًا، قول جرير في هجاء الأخطل:

وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْتَالَا  
عطف (أبا) على الضمير المرفوع المستكن في (يكن)، فدل على جوازه. وثم شواهد أخرى للكوفيين لم يذكرها الأنباري، منها قول جرير<sup>(٣)</sup>:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّبْعَ يَخْلُقُ عُودَهُ وَلَا يَسْتَوِي وَالْخِرْوَعُ الْمَتَقَصِّفُ  
بعطف (الخروع) على الضمير المستتر المرفوع في (يستوي).

(١) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٣٨٨.

(٢) انظر: الألويسي. روح المعاني، ٤٨/٢٧.

(٣) ديوان جرير، ٢٩٨. ويروى (يصلب) بدلا من (يخلق).

ومنها قول الراعي النميري<sup>(١)</sup>:

فَلَمَّا لِحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَا: يَا لِكَلْبٍ وَعَتْرَيْنَا لِعَامِرٍ

برفع (الجياد) عطفًا على الضمير المرفوع البارز في (لحقنا).

ومنها قول الرسول عليه السلام: «كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو

بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَأَنْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»<sup>(٢)</sup>. فقد عطف الاسم على الضمير

المرفوع المتصل البارز في كل مرة.

وقول عمر بن الخطاب: «إِنِّي كُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي

أُمَيَّةَ....»<sup>(٣)</sup>.

ومن الشواهد، كذلك، ما حكاه سيبويه<sup>(٤)</sup> عن بعض العرب: (مَرَرْتُ

بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمِ)، فرفعوا (العدم) عطفًا على الضمير المستتر في

(سواء).

(١) ديوان الراعي النميري (تحقيق القيسي وهلال)، ص ٢١٢. وروي الشطر الأول من

البيت في ديوان الراعي (تحقيق راينهرت)، ١٣٤: (فَلَمَّا التَّقَّتْ فَرَسَانُنَا وَرَجَالَهُمْ).

(٢) رواه البخاري في الصحيح، رقم (٣٤٧٤)، ٣/١٣٤٥.

(٣) رواه البخاري في الصحيح، رقم (٢٣٣٦)، ٢/٨٧١.

(٤) انظر: سيبويه. الكتاب، ٢/٣١.

فهذه مجموعة من سماعات الكوفيين من النثر والنظم، عطف فيها الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل، البارز أو المستتر، من غير فصل، فدل على جوازه.

## ٢- القياس:

قاس الكوفيون جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل على جواز «العطف على الضمير المنصوب المتصل»<sup>(١)</sup>؛ فتكون أركان القياس على النحو التالي:

المقيس عليه: العطف على الضمير المنصوب المتصل

المقيس: العطف على الضمير المرفوع المتصل

العلة: الوقوع واتصال الضمير بالفعل

الحكم: الجواز.

## ٣- الترجيح:

بعد عرض رأي المذهبين وأدلتهم، وجدنا البصريين احتجوا بالسمع والقياس. أما السماع، فكثير وقوي. وأما القياس، فقد قاسوا (عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل) على عدم جواز العطف على جزء الكلمة، وهو قياس قوي؛ لأن الضمير المرفوع المتصل يصبح جزءاً من

(١) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٣٩٠.

الكلمة، بدليل أنه عندما يتصل الضمير بالفعل يُسكَّن آخره، كراهة توالي المقاطع المتحركة، كما يُسكَّن مقطعٌ في الكلمة الواحدة إذا تركبت من أربعة مقاطع متحركة.

وأما الكوفيون، فاحتجوا بالسماع والقياس، أيضاً. فقد احتجوا بقوله تعالى: (فَاسْتَوَى \* وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى)، وهو استدلال ضعيف؛ لأن الواو للحال وليست عاطفة. واحتجوا، كذلك، بقول عمر: (قلت إذ أقبلت.... البيت)، وبقول جرير: (ورجا الأخيطل.... البيت)، وهو استدلال صحيح. وأما الأبيات التي ذكرها الباحث استدلالاً للكوفيين، فمحتج بها؛ لنسبة كل منها لشاعر بعينه، ولعدم اختلاف روايتها في موطن الشاهد، ولكونها من قصائد متعددة الأبيات، إلا قول الراعي النميري: (فلما لحقنا والجياد عشية)، فقد اختلفت روايته في موطن الشاهد، فروي: (فلما التقت فرساننا ورجالهم)، وهذه الرواية أرجح؛ لأنها وافقت القياس. وعليه، فإن هذا الشاهد مردود ولا يصلح للاحتجاج.

وتم شواهد أخرى من النثر احتج بها الكوفيون، كقول سيبويه حكاية عن العرب: (مررت برجل سواء والعدم)، وكل ما في سيبويه محتج به. أما الاحتجاج بالحديثين الشريفين، فمحط خلاف بين العلماء، وما عليه المحققون أن الأحاديث محتج بها، بقطع النظر عن صحتها أو عدمها؛ لأنه منجز لغوي وقع في عصر الاحتجاج.

وأما استدلال الكوفيين على جواز العطف على الضمير المرفوع بجواز العطف على الضمير المنصوب، فضعيفٌ؛ لأن الضمير المنصوب، يقع فضلة في الكلام<sup>(١)</sup>، فنقول: ضَرَبْتُ، ولا تذكر مفعولاً؛ ولأنه على نية الانفصال، لذا لا تُسَكَّن له الفعل، ولو كان مكوناً من أربعة مقاطع متحركة، فنقول: ضَرَبَكَ. وعليه، فإن العطف على الضمير المنصوب ليس عطفًا على جزء كلمة، وهذا بخلاف الضمير المرفوع، فلا يصح القياس عليه.

وبعد عرض الأدلة، وجدنا كلا السماعين صحيحين وقويين، فيجمع بينهما بأن الأكثر والأشيع أن يفصل، في اختيار الكلام، بين المعطوف والضمير المرفوع المتصل بفاصل، كما بيِّن في بداية المسألة، ولكن يجوز العطف بلا فصل، لورود السماع الصحيح والكثير بذلك. وهذا هو رأي الكوفيين.

(١) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٢/ ٢٨١.



خاتمة البحث:

عرض البحث لمسألتين من الإنصاف، هما: الأولى وقوع الماضي حالاً. الثانية العطف على الضمير المتصل المرفوع. وكانت الغاية من عرض المسألتين هي تطبيق منهج معياري على الأدلة المتعارضة من السماع والقياس، يجمع بين طريقتي الأصوليين والمناطقية؛ أما منهج الأصوليين، فكان بحمل الفرع على الأصل في الحكم لاشتراكهما في العلة. وأما منهج المناطقية، وهو القياس الصوري، فكان بالانتقال من الكل (=المقدمة الكبرى) إلى الجزء (=المقدمة الصغرى) وصولاً إلى النتيجة المنطقية، وهي الحكم في المسألة المقيسة. وقد جمع الباحث بين أدلة البصريين والكوفيين في المسألة الأولى، فرجح جواز وقوع الماضي حالاً، بشرط أن يُلْمَح منه معنى الاستمرار، أو أن يكون له أثر قد يستمر بعد وقوعه وانتهائه. وفي المسألة الثانية، خَلَص إلى ترجيح العطف على الضمير المرفوع، في الاختيار، من غير فصل؛ لورود السماع الصحيح القوي بذلك.

مراجع البحث

- القرآن الكريم.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة. معاني القرآن. تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد. عالم الكتب: بيروت، ٢٠٠٣.
- الأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التصريح على التوضيح. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية: بيروت، ٢٠٠٠.
- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين. الأغاني. تحقيق: عبد الكريم العزباوي وعبد العزيز مطر. مؤسسة جمال: بيروت، ١٩٦٣.
- الألوسي، محمود شكري. رُوح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. دار إحياء التراث العربي: بيروت، ١٩٠٠.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية: بيروت، ٢٠٠٣.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة. تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر: دمشق، ١٩٥٧.
- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. شرح كافية ابن الحاجب في النحو. دار الكتب العلمية: بيروت، ١٩٩٥.

- البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. تحقيق: مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير: بيروت، ١٩٨٧.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي: القاهرة، ١٩٧٩.
- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر. أنوار التنزيل وأسرار التأويل. تحقيق: عبد القادر عرفات العشا حسونه. دار الفكر: بيروت، ١٩٩٦.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد. شرح ديوان زهير ابن أبي سلمى. الدار القومية: القاهرة، ١٩٤٤.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية: بيروت، ٢٠٠١.
- ابن جني. سر صناعة الإعراب. تحقيق: حسن هنداوي. دار القلم: دمشق، ١٩٨٥.
- حسن، عباس. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة. دار المعارف: مصر، ١٩٦٦.
- حفناوي، محمد إبراهيم محمد. التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي. دار الوفاء: المنصورة، ١٩٨٥.

- أبو حيان، محمد بن يوسف. البحر المحيط. دار الفكر: بيروت، ١٩٨٣.
- ديوان الراعي النميري. تحقيق: راينهت فايرت. شتاينر بفسبادن: بيروت، ١٩٨٠.
- ديوان الراعي النميري. تحقيق: نوري حموري القيسي وهلال ناجي. مطبعة المجمع العلمي العراقي: بغداد، ١٩٨٠.
- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف: القاهرة، ١٩٨٥.
- ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف: مصر، ١٩٥٨.
- ديوان جرير بن عطية. تحقيق: إيليا الحاوي. دار الكتاب اللبناني: بيروت، ١٩٨٢.
- ديوان زهير ابن أبي سلمى. دار صادر: بيروت، ١٩٦٤.
- ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق: تشارلز لايل. دار الكتب القومية: القاهرة، ٢٠٠٣.
- ديوان عمر ابن أبي ربيعة. دار صادر: بيروت، د.ت.

- ديوان مجنون ليلى. تحقيق: مجيد طراد. عالم الكتب: بيروت، ١٩٩٦.
- أبو ريان، محمد علي؛ علي عبد المعطي محمد. أسس المنطق الصوري ومشكلاته. دار النهضة العربية: بيروت، ١٩٧٦.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي: بيروت، ١٩٩٧.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة: بيروت، ١٩٩٩.
- السكري، الحسن بن الحسين. شرح أشعار الهذليين. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. مطبعة المدني: القاهرة، ١٩٦٥.
- سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. عالم الكتب: بيروت، د.ت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الاقتراح في أصول النحو. المكتبة التوفيقية: مصر، ٢٠٠٣.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية: بيروت، ١٩٩٨.
- الصبان، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني. دار إحياء الكتب العلمية: بيروت، ١٩٠٠.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية: بيروت، ١٩٩٧.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الجيل: بيروت، ١٩٨٧.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: غازي مختار طليمات. دار الفكر: دمشق، ١٩٩٥.
- العلائي، خليل بن كيكلدي. الفصول المفيدة في الواو المزيدة. تحقيق: حسن موسى الشاعر. دار البشير: عمان، ١٩٩٠.
- عمر، أحمد مختار؛ عبد العال سالم مكرم. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء. جامعة الكويت: الكويت، ١٩٨٢.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن. تحقيق: فاتن محمد خليل اللبون. دار إحياء التراث العربي: بيروت، ٢٠٠٣.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب: بيروت، ١٩٨١.
- المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن. شرح أبيات الحماسة. تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون. دار الجيل: بيروت، ١٩٩١.
- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن علي. شرح المفصل للزمخشري. تحقيق: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية: بيروت، ٢٠٠١.

